هل أصبحت فرنسا دولة عجوزاً في أوروبا الضعيفة؟

د. قحطان السيوفي

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون شخصية مثيرة للجدل. معارضوه يقولون إنه قائد متعجرف، ويروج لأجندة الليبراليين الجدد، وقد وضع فرنسا اليوم في أزمة خطيرة، لعلها الأخطر منذ احتجاجات عام ١٩٩٥، التي أطاحت بحكومة آلان جوبيه.

بدأت حركة السترات الصفراء على شكل عريضة على الإنترنت ضد زيادة الضرائب على الوقود، وتضخمت العريضة إلى مليون توقيع. استغل المتظاهرون انخفاض الأجور، ومستويات المعيشة، والبطالة، وتراجع الخدمات العامة والمرافق المدنية في المناطق الريفية... تقلص عدد المتظاهرين إلا أن مطالب وطموحات الحركة بلغت ٤٠ مطلباً. على الرغم من أن شعبيته كانت هابطة في الأصل عند مستويات قياسية بنسبة ٢٦ في المئة قبل اندلاع الاحتجاجات، إلا أن ماكرون يدعي أن ما حدث من تراجع هو خطوة إلى الوراء، للانطلاق عشر خطواتٍ إلى الأمام، وهو مُضطر لإجراء تنازلات بسبب خطورة الوضع الذي يُمثل أسوأ أعمال شغب منذ ٥٠ عاما.

حكومة ماكرون محاصرة من قواعد المالية العامة في الاتحاد الأوروبي ومن اقتصاد يتعرض للوهن. عجز الموازنة الفرنسية من المتوقع أن يبلغ ٢,٨ في المئة من الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ الأوضاع المعيشية في فرنسا أقل، مقارنة بالأوضاع في دول كبريطانيا وألمانيا مثلا.

معدل البطالة في فرنسا ٢,٩ بالمئة، يقابله ٤,٣ بالمئة في ألمانيا، و٢,٤ بالمئة في بريطانيا. وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «أوسيد»، فإن فرنسا هي البلد التي فيها أعلى معدل ضرائب في الدول المتقدمة، حيث تشكل الإيرادات الضريبية ٤٦,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وثمة استطلاع للرأي نشرته مؤسسة الفرنسية «iF0 P» بين أن شعبية ماكرون انخفضت نقطتين إضافيتين، لتتراجع نسبة الذين يمنحونه ثقتهم إلى ٢٣ بالمئة فقط. ماكرون في خطابٍ متلفز اعترف بالأزمة ومسؤوليته عن بعض أسبابها، ويحاول مدّ جسور الثقة مع الشعب. وتقليل الغضب العام على سياساته وشخصه. وزير الاقتصاد الفرنسي اعترف بأن الخسائر زادت على بليون يورو.

الملاحظ أن مشروع ماكرون المحلي والأوروبي يتضمن محاور ثلاثة: إصلاح الاقتصاد، تطوير التكامل الأوروبي، والحوكمة العالمية. أجندة ماكرون المحلية تواجه متاعب آخرها الاحتجاجات، ولن يستطيع إجراء تغييرات ايجابية في فرنسا ليُقنع ألمانيا بقبول خطوات حاسمة نحو إقامة حكومة اقتصادية.

الاتحاد الأوروبي الذي يتم إصلاحه لن يستطيع الحد من قوى التعصب القومي المتصاعدة. كما أن أجندة ماكرون الدولية من المحتمل فشلها. زيادات الضرائب على الوقود كانت مجرد حافز. المشكلة الأكبر في مستويات المعيشة وهناك كراهية حقيقية للنخب السياسية والمؤسسات الحاكمة كريستوف جويلي، عالم الجغرافيا والمؤلف الفرنسي، يقول: «الجغرافية هي النقطة المشتَركة لحركة السترات الصفراء، والـ«بريكست» في بريطانيا والرئيس الأميركي دونالد ترامب، والموجة الشعبوية على الصعيد الأوروبي من المرجح ألا تلتزم ألمانيا بالإصلاحات المُقترحة للاتحاد الأوروبي من ماكرون. وتتابع الأزمات الاقتصادية في جنوب أوروبا ترك السياسيين الألمان يقولون وكأن الاتحاد الأوروبي أصبح «اتحاد تحويلات»، دافعي الضرائب الألمان يقدمون الإعانات بشكل دائم للدول الأوروبية ذات الملاءة المالية الضعيفة، قبل انتفاضة «السترات الصفراء»، كانت العلاقات الفرنسية الألمانية في سبيلها إلى التدهور، مع زيادة غضب الحكومة الألمانية مما تعتبره مواقف استعراضية فارغة يتخذها ماكرون، وهذا الأخير يشعر بالفزع من الموقف الألماني المسبق الذي يرى أن الدولة الفرنسية غير قابلة للإصلاح.

من جانب آخر صور ماكرون نفسه «كمناهض لترامب»، مدافعاً عن اتفاق باريس للمناخ، واستنكر بشدة نزعة التعصب القومي، بعد أيام من إعلان ترامب نفسه قومياً. يلاحظ أن الرئيس ترامب يستمتع الآن بمتاعب ماكرون، وكتب على «تويتر»، بسرور «الاحتجاجات وأعمال الشغب في جميع أنحاء فرنسا». وزعم أن المتظاهرين الفرنسيين كانوا يهتفون «إنهم يريدون ترامب». الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون ولاسيما ساركوزي وهولاند، انتهى بهم المطاف أن يكونوا مكروهين من الجمهور. واليوم يعتبر ماكرون رئيساً متعاليا ورئيساً للأغنياء، وسيكون محظوظا إن استطاع إنقاذ رئاسته.

أول انتقاد وجهه المتظاهرون إلى ماكرون هو انشغاله في تحسين العلاقات مع الدول الخارجية، بدلاً من التجاوب مع المطالب الشعبية. وقد انتقدته منافسته مارين لوبن واصفة إياه بالزاحف على ركبتيه أمام المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لأنه وصل إلى الرئاسة بدعم من البورصات وأسواق المال.. وقد انتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين النشاطات السياسية التي دشنها ماكرون مع ميركل، لأنها تعيد إحياء الحلف الأطلسي الذي يمثل العدو الأقرب لنفوذ موسكو.. بالمقابل رأت السلطات الفرنسية أن موقف ترامب يُعد تدخلاً في شؤون لا تخص واشنطن. وصرح ماكرون قائلا إن بلاده لا تتدخل في شؤون أميركا الداخلية.... بقيت باريس بعيدة جداً عن الأرياف التي وصفها الرئيس بـ«فرنسا المنسية». لذلك عندما طلب منهم ماكرون دفع ضريبة إضافية على الوقود، تحول ذلك إلى «القشة التي قصمت ظهر البعير».

بقي السؤال المتعلق بمستقبل إيمانويل ماكرون، وهل الانتفاضة الحالية ستدفعه إلى الاستقالة كما فعل من قبله الرئيس شارل ديغول؟ لكن الذين يعرفون ماكرون يستبعدون تخليه عن منصبه بسهولة، وخصوصاً أنه يرى أن جماعة «السترات الصفر» «مجموعة مأجورة» تعمل لتصديع وحدة أوروبا .. هل تراجع أعداد المحتجين يؤشر إلى «بداية انطفاء حراك السترات الصفر». هل هي هدنة الأعياد أم «حراك مستمر»؟ الحراك مرشح لأن يعمر طويلاً على الساحة السياسية! هل أصبحت فرنسا العجوز هي الرجل المريض في أوروبا. أم هي رجل أوروبا المريض؟. الشاغل الأكثر إلحاحا لماكرون هو كيف يتعامل مع المحتجين الذين لا يتزعمهم أحد، إضافة إلى خطر الإرهاب في آخر هجوم في ستراسبورغ، التناقض الفرنسي الأساسي – المطالبة بضرائب أقل وخدمات عامة أفضل. وقد تصبح الأمور أسوأ بكثير. ومن المحتمل أن تستمر الاحتجاجات لعدة أشهر.

ذلك يشير لإشكال وحلقة شبه مفرغة، قد لا ينجح ماكرون في حلها. والسؤال هل ماكرون لديه رأس المال السياسي والقدرة لمعالجة هذه الأزمة التي جعلت فرنسا دولة عجوزاً في أوروبا الضعيفة المهددة بالتفكك؟

تحضيرات لنقل مسلحين من التنف إلى شمال البلاد

الوطن- وكالات

بعد إعلان قوات الاحتلال الأميركي الانسحاب من القاعدة التي أقامتها هناك، كشف تقرير، أن إحدى الميليشيات المسلحة في منطقة التنف، الرافضة للمصالحة، تجري تحضيرات لنقلها مع عائلاتهم إلى الشمال البلاد.

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، نقلاً عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة» أن ميليشيا «قوات مغاوير الثورة» العاملة في منطقة التنف، والمدعومة من «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، تجري تحضيرات لنقلها إلى الشمال السوري، مع عائلاتهم ومسلحين رافضين للمصالحة والتسوية مع الحكومة السورية.

وأكدت المصادر، أن التحضيرات تجري لنقل الآلاف نحو الشمال السوري بعد معلومات عن إبلاغ ورد للميليشيات المدعومة من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا والمتواجدة في منطقة التنف، على الحدود السورية العراقية، ضمن البادية السورية وفي «مخيم الركبان» للنازحين، والذي يضم أكثر من ٦٠ ألف نازح (بينهم عائلات المسلحين)، بالتحضر لنقلهم نحو الشمال السوري، بسبب عزم الولايات المتحدة الأميركية سحب قواتها من المنطقة ومن شرق الفرات، في أعقاب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب قوات بلاده من الأراضي السورية الأربعاء الماضي.

وبحسب «المرصد» فإن هذا القرار أشعل استياء وامتعاض عائلات المسلحين في «مخيم الركبان» والمناطق الخاضعة لاحتلال «التحالف الدولي» ضمن البادية السورية، محملين أميركا ورئيسها وقواته، المسؤولية عن حياتهم.

وكانت قيادة قوات «التحالف الدولي» المتمركزة في قاعدة التنف التي أقامتها قرب الحدود مع العراق والأردن، أبلغت الخميس ميليشيا «مغاوير الثورة» (العاملة تحت مظلة التحالف الدولي ضمن منطقة الـ٥٥) قراراها الانسحاب من القاعدة نهائياً إثر إعلان واشنطن عن سحب قواتها العسكرية من سورية.

وأضاف «المرصد»: إن مسؤولين عن «مخيم الركبان» أعلنوا عن الاستعداد اليوم (الاثنين) للاعتصام في المخيم، والتقدم نحو قاعدة التنف لمطالبة مسؤولي «التحالف» بإيجاد حلول جذرية لهم، مع رفضهم القاطع لعمل تسويات ومصالحات مع الحكومة السورية.

جاء ذلك، بينما، عثرت الجهات المختصة بالتعاون مع الأهالي خلال تمشيطها المناطق التي طهرها الجيش العربي السوري من الإرهاب على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وأدوية من بينها إسرائيلية وأميركية وأردنية المنشأ غرب بلدة جباثا الخشب بريف القنيطرة الشمالي، كانت مخبأة في أوكار حفرها الإرهابيون تحت الأرض.

بأغلبية ساحقة.. «الجمعية العامة» تؤكد سيادة السوريين في الجولان على مواردهم

وكالات

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمس، بأغلبية ساحقة قراراً ينص على السيادة الدائمة للسوريين في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، وطالبت كيان الاحتلال الإسرائيلي بالكف عن استغلال تلك الموارد.

وتم اعتماد القرار، بناء على توصية اللجنة الثانية الاقتصادية والمالية بأغلبية ١٥٩ صوتاً، بينما عارضته سبع دول فقط، على حين امتنعت عن التصويت ١٣ دولة، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وأعادت الجمعية العامة في قرارها التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف للسوريين في الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة.

وطالبت الجمعية العامة في قرارها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الجولان المحتل أو إتلافها أو التسبب بضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

خلال اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأسبوع الماضي (عن الإنترنت – أرشيف)

كما طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غويتريس، بأن يقدم في الدورة المقبلة تقريراً حول تنفيذ القرار بما في ذلك ما يتعلق بالأثر التراكمي لقيام سلطات الاحتلال باستغلال الموارد الطبيعية بالجولان السوري المحتل وإتلافها واستنفادها، وفيما يتعلق بأثر تلك الممارسات على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

من جانبه، أكد وفد الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الأمم المتحدة، ضرورة أن يتضمن تقرير الأمين العام توصيفاً قانونياً دقيقاً يستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما القرار ٤٩٧ لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري وعدم الاكتفاء باستعراض بعض هذه الممارسات التي تنتهك القانون الدولي دون اتخاذ موقف واضح يستنكرها أو يحدد موقف الأمم المتحدة منها.

وأشار الوفد بشكل خاص إلى إحدى أخطر هذه الممارسات وهي قيام سلطات الاحتلال للمرة الأولى بإجراء ما تسمى «انتخابات المجالس المحلية» في قرى الجولان السوري المحتل، مشدداً على أن هذه الخطوة تشكل خرقاً سافراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي يؤكد على أن قرار سلطات الاحتلال بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل ملغي وباطل وليس له أثر قانوني.

وكانت الجمعية العامة، جددت في منتصف الشهر الماضي، خلال اعتماد لجنة المسائل السياسية الخاصة وتصفية الاستعمار «اللجنة الرابعة» للقرار المعنون «الجولان السوري المحتل»، مطالبتها «إسرائيل» السلطة القائمة بالاحتلال بأن تمتثل للقرارات المتعلقة بالجولان المحتل ولاسيما القرار رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

وصوت لصالح القرار حينها، ١٥١ وفداً من أصل ١٩٣ بينما صوتت «إسرائيل» وأميركا وحدهما ضد القرار وامتنع ١٤ وفداً عن التصويت.

«مداد»: الانسحاب الأميركي باتفاق مع تركيا لإحراج روسيا وإيران

الوطن

اعتبر «مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد»، أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بانسحاب قوات بلاده من سورية جاء في سياق اتفاق إستراتيجي بين أنقرة وواشنطن على سيناريو يحرج الضامنين الروسي والإيراني، ويؤدي إلى خلق وقائع جديدة، ورأى أن القرار لا يمثل في المرحلة الراهنة تسهيلاً لتمرير الحل الإستراتيجي للأزمة السورية.

جاء ذلك في ورقة تقدير موقف للمركز بعنوان: «هل قرار الانسحاب الأميركي خطوة على طريق الحل السياسي في سورية؟: قراءة أولية في المضمون والإستراتيجيات»، وتلقت «الوطن» نسخة منها.

ورأت في الورقة التي أعدها الباحث، مدين علي، أن قرار الانسحاب الأميركي جاء صادماً ومفاجئاً، إذ يعد منعطفاً نوعياً في مسار الأزمة/ الحرب الدائرة في سورية.

ولفت معد الورقة إلى أن قرار الانسحاب تزامن، مع مجموعة كبيرة من الإشارات والرسائل التي سبقت القرار، صدرت عن بعض الدول في الإقليم، والتي عبرت عن الرغبة بالتعاون، وإعادة التمثيل الدبلوماسي والعلاقات مع سورية.

وأوضح، أن قرار الانسحاب ينطوي في الواقع على دلالات إستراتيجية مهمة، بالنسبة لمختلف القوى والدول التي لها علاقة بمجرى الصراع الدائر في سورية، «ففي الوقت الذي يمكن أن يعد القرار فيه انتصاراً سياسياً وميدانياً ويفسر بصفته كذلك، بالنسبة للدولة السورية وحلفائها، إلا أنه يعد مصدر قلق كبير بالنسبة لقوى وأطراف محلية وإقليمية ودولية، صدمت بالقرار، وأصيبت بالخيبة والارتباك، لأنها كانت قد أسست رؤيتها تاريخياً، وحددت موقفها، بناءً على متطلبات الدور الأميركي المرتقب، وسيناريو تدخل أميركي مباشر، في لحظة تاريخية منتظرة، يمكن أن يغير مجرى الصراع باتجاه مختلف، ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية».

وأعرب معد الورقة عن اعتقاده، بأن «قرار ترامب جاء في سياق اتفاق إستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية على سيناريو يحرج الضامنين الروسي والإيراني، ويؤدي إلى خلق وقائع جديدة، عبر توغل تركي مسنود ومغطى أميركياً لملء الفراغ، يستهدف خلق وضع جيوبوليتيكي جديد، ينتهي بمنطقة شرق الفرات إلى ما يشبه سيناريو إدلب، على أن تؤسس الوقائع الجديدة لتسوية لاحقة على مساحة معينة من إدلب، تمتد على طول الحدود، حتى منطقة شرق الفرات، تحت مستوى سقف تفاوض تركي مرتفع، لجهة ما يتعلق بمضمون العملية السياسية في سورية، وماهية الحل السياسي وطبيعته، ودور إيران وحجم وجودها في سورية».

وأضاف: إن قرار الانسحاب يندرج في سياق التلزيم والإدارة من الباطن، الذي يستهدف تعزيز موقع تركيا التفاوضي مع روسيا، إذ إن للعلاقة مع تركيا أهمية كبرى في معادلة مصالحها الإستراتيجية لروسيا، كذلك الأمر بالنسبة لإيران التي ستجد نفسها بين مطرقة العقوبات الدولية المتشددة والمؤلمة وسنْدان المواجهة المباشرة مع شروط ومتطلبات الضامن التركي المسمك أكثر بالجغرافيا والنفوذ على الأراضي السورية، وقد التقط الجانب الإيراني الإشارات، وفهم مسبقاً مغزى قرار ترامب ومضمونه، ولذلك اتجه الرئيس الإيراني حسن روحاني لزيارة تركيا على نحو عاجل، للوقوف على طبيعة التطورات في الموقف التركي».

واعتبر، أن الخاسر الأكبر هم الأكراد الذين وجدوا أنفسهم، بعد تخلي الأميركي عنهم إزاء خيارين: إما إلقاء السلاح، بطلب روسي، في حال الرفض وعدم الانصياع للمشروع الأميركي التركي الجديد، أو إلقاء السلاح بطلب تركي في حال القبول بالمشروع الأميركي–التركي، ما يفضي بهم إلى التعامل مع الوجود التركي كأمر واقع.

وأضاف: وهنا يتعين على الأكراد استخلاص العبر والدروس، وفهم مغزى التحولات، وتقدير الموقف بصورة عقلانية وواعية، والتخلص من تطلعات سياسية، لا يمكن أن تندرج إلا في سياق الأوهام والطوباوية. كما أعرب معد الورقة عن اعتقاده، بأن شروط إنتاج الحل للأزمة السورية لم تتوافر حتى اللحظة الراهنة، لأن رهانات واشنطن، وتطلعاتها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى عن طريق توظيف الحرب والصراع الدائرين في سورية، لم تتحقق بالصورة والتصور الأميركي حتى اللحظة الراهنة، تحديداً لجهة ضمان الأمن الإستراتيجي لـ«إسرائيل»، والحد من النفوذ الروسي والأوروبي في المنطقة، واحتواء دور الصين الصاعد، والتحكم بمصادر الطاقة.

وقال: «يجب أن ندرك أن الانسحاب الأميركي من سورية، لا يمثل في المرحلة الراهنة تسهيلاً لتمرير الحل الإستراتيجي للأزمة السورية، كما يتعين علينا، ألا نبالغ كثيراً، وألا نراهن بصورة تبشيرية على أي مراجعة لثوابت السياسة الأميركية التاريخية المتعلقة بالإقليم أو المنطقة».

تعزيزات تركية إضافية إلى الحدود.. و«قسد»: داعش صعّد هجماته بعد قرار الانسحاب الأميركي

أهالي الحسكة يؤكدون وقوفهم إلى جانب الجيش ومستعدون لمواجهة تهديدات أردوغان

الوطن- وكالات

أكد عضو مجلس الشعب حسن سلومي، أن أبناء الحسكة مستعدون لمواجهة التهديدات التركية، في وقت توصلت فيه استعدادات النظام التركي لشن عدوان على سورية في المناطق الواقعة شرق نهر الفرات بإرساله المزيد من الحشود العسكرية إلى المناطق الحدودية.

وفي الأسبوع الماضي، هدّد رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بشنّ عملية عسكرية جديدة ضدّ «وحدات حماية الشعب» الكردية في شمال سورية خلال «أيام قليلة»، قبل أن يعلن عن تأجيل العدوان، بعدما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأربعاء الماضي سحب قواته من سورية، إلا أن ترامب عاد أول من أمس وقال: «يجب أن تتمكن بعض الدول المحلية الأخرى، بما في ذلك تركيا، من التعامل مع كل ما تبقى من داعش».

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس، أن الفعاليات الأهلية والاجتماعية والدينية في مدينة القامشلي نظمت مسيرة شعبية حاشدة للتنديد بتهديدات النظام التركي تجاه الأراضي والشعب السوري، مؤكدين وقوف أبناء المحافظة صفاً واحداً خلف الجيش العربي السوري في التصدي للإرهاب وداعميه والتهديدات الخارجية.

ووفق الوكالة، انطلقت المسيرة من حارة طي لتجوب العديد من أحياء مدينة القامشلي وتستقر في ساحة السبع بحرات حيث رفع المشاركون فيها الأعلام الوطنية ولافتات كتبت عليها عبارات تندد بالدور التركي الداعم للمؤامرة التي تحاك ضد الشعب السوري منذ ثماني سنوات ودعم هذا النظام للتنظيمات الإرهابية وتهديده بالعدوان على الأراضي السورية.

ونقلت «سانا» عن عضو مجلس الشعب حسن سلومي توضيحه، أن أبناء المحافظة مستعدون لمواجهة هذه التهديدات وسيبقون الرديف الأول للجيش العربي السوري في مقارعة الإرهاب والتهديدات الخارجية لأنه الضامن الوحيد للوحدة الوطنية والسيادة، على حين أشار أحد وجهاء عشيرة المعامرة فيصل العازل إلى أن أبناء القامشلي ومن مختلف المكونات الاجتماعية شاركوا بمسيرة جالت معظم أحياء المدينة ليقولوا بصوت واحد «لا للتهديدات والممارسات التي يقوم بها النظام التركي راعي الإرهاب.. ولن نقبل بأن يدنس أرضنا الأتراك أو غيرهم من الغزاة.. فدماؤنا فداء للوطن.. وترابه الطاهر سيبقى عصياً على كل الغزاة».

مسيرة شعبية للفعاليات الأهلية في القامشلي تنديداً بتهديدات الاحتلال التركي أمس (سانا)

وشهدت مدينتا الحسكة والقامشلي نهاية الأسبوع الفائت وقفات احتجاجية للتنديد بالتهديدات التركية ضد سورية.

بموازاة ذلك، نقلت وكالة «رويترز» أمس عن مواقع تركية أن أنقرة أرسلت تعزيزات إلى حدودها مع سورية، مشيرة إلى أن نحو مئة مركبة بينها شاحنات بيك أب مزودة بمدافع رشاشة وأسلحة شقت طريقها إلى بلدة كلس الحدودية في لواء اسكندرون السليب وهي تحمل دبابات ومدافع هاوتزر وأسلحة رشاشة وحافلات تقل أفراداً من القوات الخاصة.

وأضافت الوكالة: إن جزءاً من العتاد العسكري والجنود سينتشرون في نقاط على الحدود فيما عبر البعض إلى داخل سورية عبر منطقة البيلي، التي تبعد ٤٥ كيلومتراً من مدينة منبج بريف حلب.

وتعتبر أنقرة «وحدات حماية الشعب» المدعومة من الولايات المتحدة منظمة إرهابية وامتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني» المحظور الذي يحمل السلاح على أراضيها منذ الثمانينيات.

من جانبه، أكد المتحدث باسم «قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي تشكل «الوحدات» عمودها الفقري كينو غابرييل في تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية، استمرار «قسد» بالتقدم على حساب داعش «بالتنسيق مع التحالف الدولي»، لافتاً إلى «ازدياد عدد الهجمات التي ينفذها داعش»، وأعرب عن اعتقاده أنهم «يستغلون التصريحات بخصوص الانسحاب الأميركي من المنطقة».

في المقابل، أكد المتحدث باسم ميليشيا «الجيش الوطني» يوسف حمود التي شكلها النظام التركي، أن هناك مفاوضات بين الولايات المتحدة وتركيا حول تولي الأخيرة مهمة القضاء على داعش في سورية، موضحاً في تصريحات نقلتها مواقع إلكترونية معارضة، أن المفاوضات تجري حول مرحلة ما بعد «وحدات حماية الشعب» الكردية، وإحلال قواته والجيش التركي محل القوات الأميركية في شمال وشمال شرقي سورية.

وبحسب مواقع إلكترونية معارضة أيضاً، أكد عضو ما يسمى «مكتب منبج الإعلامي» حامد العلي، أن القوات الأميركية متواجدة في قواعدها حول مدينة منبج، دون أي انسحاب لهم.

ومن داخل منبج، ذكرت المواقع نقلاً عن مصادر لم تسمها أن المدينة تشهد هدوءاً حذراً وتخبطاً في نفس الوقت، بسبب غموض ما ستكون عليه الأيام المقبلة، وتخوف الأهالي من عمل عسكري تركي.

في الأثناء ذكرت المواقع أن رتلاً عسكرياً مؤلفاً من تسع سيارات عسكرية بينها أربع ترفع العلم الفرنسي دخل أمس إلى مدينة تل أبيض شمال مدينة الرقة، دون معرفة أسباب دخولها أو المنطقة التي قدمت منها، بحسب مصدر عسكري في «قسد».

من جانبه أكد الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطي– مسد» رياض درار أنهم طالبوا المسؤولين الفرنسيين بتحمل مسؤولياتهم من أجل حماية منطقة شرق الفرات، حتى لو تطلب الأمر اتخاذ قرار عن طريق مجلس الأمن، لكنهم لم يتلقوا وعوداً من باريس، وتابع: «لكن لا شك أن الفرنسيين سيمارسون المزيد من الضغط لمنع التهديدات لأن ذلك سيعود بالصراع السياسي إلى بدايته وهم سيشاورون بقية الأطراف ويتصرفون بما يتناسب مع الحالة التي يمر فيها شرق الفرات».

وأشار «درار» إلى أن المسؤولين الفرنسيين أبلغوهم أنهم حاولوا الضغط على ترامب ليتراجع عن قراره، دون نتيجة.